30 April 2007
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

تنفيذ أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المتعلق بـ "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"

تقرير مقدم من أستراليا

١ - لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل ضرورة جوهرية للجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية، وإلى تيسير إمكانية الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية، وإلى تعزيز نزع السلاح النووي. وقد ازدادت أهمية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية المؤسس على هذه المعاهدة بفعل اشتداد القلق الدولي حاليا بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك احتمال وصولها إلى أيدي جماعات من غير الدول. ولا تزال عالمية المعاهدة تشكل هدفا من الأهداف الرئيسية. وإن أستراليا لتهيب بالبلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

٢ - وتعتقد أستراليا أن هدف نزع السلاح النووي الذي ترمي إليه المادة السادسة، لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق سلسلة من الخطوات المتوازنة التدريجية المعززة، التي تشمل الحد من عدد الرؤوس الحربية النووية، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتفاوض بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإحراز المزيد من التقدم بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ووضع نظام قوي وفعال لعدم انتشار الأسلحة النووية.

٣ - وتشكل معاهدة موسكو التي بدأ نفاذها في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ خطوة إضافية جديرة بالتنويه صوب نزع السلاح النووي. ولا تكمن أهمية معاهدة موسكو في كم التخفيضات الناتجة عنها فحسب، بل تتمثل أهميتها أيضا في استحداثها علاقة أكثر اتصافا

بطابع التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي من أجل تحديد الأسلحة. وتأمل أستراليا أن يغتنم هذان البلدان كلاهما الفرص التي يتيحها هذا النهج لمواصلة التخفيضات التدريجية للأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية الموجودة لدى كل منهما قيد النشر وقيد الاحتياط. ونتطلع أيضا إلى أن تواصل الدول الحائزة لأسلحة نووية إجراء مزيد من التخفيضات في مستويات الحالة التشغيلية لمنظومات الأسلحة النووية على نحو يعزز الاستقرار والأمن الدوليين.

٤ - وفي الدورة الحادية والستين للجمعية العامة كانت استراليا من أوائل المشاركين في تقديم القرار المتعلق بنزع السلاح النووي والمعنون ''تجدد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية''، الذي أكد من جديد الأهمية الحاسمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

٥ - والمساهمة الرئيسية التي يمكن لأستراليا أن تقدمها، بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية، من أجل نزع السلاح النووي هي أن تعمل على إحراز تقدم بشأن الخطوات المعززة التي تشكل ضرورة جوهرية لتهيئة بيئة مواتية لإزالة الأسلحة النووية.

٦ - وتؤيد أستراليا تأييدا قويا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتقوم حاليا بتنسيق الجهود التي يبذلها الأطراف في تلك المعاهدة من أجل تحقيق بدء نفاذها. وما زلنا نحث البلدان التي لم تقم بعد بالتوقيع على المعاهدة أو بالتصديق عليها، وبخاصة البلدان المدرجة في المرفق (٢) وبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على أن تقدم على ذلك دون إبطاء. وشكلت استراليا والمكسيك ونيوزيلندا المجموعة الأساسية التي تقدمت بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، والذي تؤكد فيه الأهمية الأساسية للمعاهدة بالنسبة إلى نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، وتحث جميع الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة على أن تقوم بالتوقيع والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. واشتركت أستراليا في عقد اجتماع وزاري دعما للمعاهدة، وذلك في نيويورك في عام ٢٠٠٦. وأستراليا مشارك نشط في صوغ نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وترحب بالتقدم المتواصل المحرز في هذا الصدد، ولا سيما بشأن نظام الرصد الدولي. وستحتل أستراليا ثالث مرتبة من حيث عدد مرافق نظام الرصد الدولي التي تستضيفها (بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي). ومن هذه المرافق البالغ عددها ٢١ مرفقا لدى أستراليا، دخل ١٧ مرفقا طور التشغيل الكامل.

٧ - ولا تزال معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تشكل إحدى الأولويات التي تهتم بها أستراليا. وما زالت أستراليا تحث على بدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة من هذا القبيل.

وتعمل أستراليا أيضا بنشاط على تشجيع دراسة المسائل التي ستنشأ في سياق تلك المفاوضات.

٨ - ويوفر مشروع برنامج العمل الذي اقترحه الرؤساء الستة لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ وسيلة ناجعة لإحراز تقدم على الصعيد العملي بشأن عدد من المسائل الرئيسية، ولا سيما بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتحث أستراليا جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على تأييد مقترح الرؤساء الستة.

٩ - وتعتبر فعالية عدم الانتشار عنصرا حاسما في تهيئة مناخ موات لنزع السلاح النووي وقد أبرزت التطورات الأخيرة الحاجة الواضحة والملحة إلى تعزيز آليات الامتثال والتحقق في إطار المعاهدة.

١٠ - ولا تتسم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالجمود، لقد شهدت تطورات كبيرة منذ بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٧٠. ويعتبر البروتوكول الإضافي ووضع ضمانات معززة ومتكاملة أحدث الظواهر الدالة على ذلك. وقد أدت أستراليا دورا بارزا في التفاوض بشأن البروتوكول الإضافي وكانت أول بلد يصدق على هذا البروتوكول وتشير أستراليا إلى أن من مجموع الدول الأربع والستين غير الحائزة لأسلحة نووية التي توجد لديها أنشطة نووية يُعتد بها، هناك ٤٥ دولة لديها بروتوكولات إضافية قائمة، ووقعت ١٢ دولة أخرى أو حظيت بموافقة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على بروتوكولات، مما يمثل ٩٠ في المائة من مجموع تلك الدول. ومما يبعث على القلق أن سبعا من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير الحائزة لأسلحة نووية وتوجد لديها أنشطة نووية يعتد بها، لم تبرم بعد بروتوكولا إضافيا.

١١ - ومن الأمور الخطيرة التي تجابه المجتمع الدولي احتمال إساءة استغلال الدول الأطراف في المعاهدة لأحكامها المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل الحصول على الأساس التقني الذي يمكنها من الوصول السريع إلى الأسلحة النووية. وتؤيد أستراليا تأييدا قويا الحوار المسهب الدائر حاليا في المنتديات الدولية المعنية بشأن الخطوات التي تحد من انتشار التكنولوجيات الحساسة مع احترام حقوق الدول الأطراف في المعاهدة في الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا لأحكام عدم الانتشار المنصوص عليها في المواد الأولى والثانية والثالثة.

جهود التواصل والمساعدة الإقليمية

١٢ - تضطلع أستراليا بجهود للتواصل تستهدف بلدان المنطقة بشأن اتفاقات مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبروتوكول الإضافي. وتعمل أستراليا أيضا مع بلدان المنطقة على القيام بجهود للتواصل ذات أساس عملي في مجالات رئيسية مثل ضوابط الصادرات والأمن النووي والتدريب في مجال الضمانات.